

GUID 5091

ترتيبات تدقيق المؤسسات الدولية

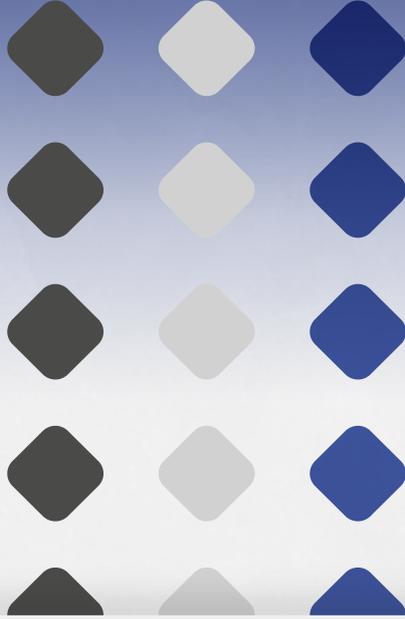
إن الأدلة الإرشادية تصدر عن المنظمة الدولية للأجهزة
العليا للرقابة (الانتوساي) كجانب من إطار
الإصدارات المهنية للانتوساي
(www.issai.org) لمزيد من المعلومات في الموقع



INTOSAI



INTOSAI



الإنتوساي، 2019

- (1) اعتمدت كوثيقة من وثائق منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية (الإنتوساي) باعتبارها مبادئ لأفضل ترتيبات مراجعة الحسابات للمؤسسات الدولية في عام 2004.
- (2) أدرج في إطار معايير الإنتوساي ISSAI كمعيار ISSAI 5000
- (3) عام 2016 تمت مراجعة المحتوى وإعادة تسميته باسم INTOSAI GOV 9300 - مبادئ ترتيبات التدقيق الخارجي للمؤسسات الدولية.
- (4) عام 2019 مع إنشاء إطار للتصريحات المهنية للإنتوساي (IFPP)، أعيد تسميته باسم GUID 5091 - ترتيبات مراجعة حسابات المؤسسات الدولية مع تغييرات في الصياغة.



جدول المحتويات:

4	المقدمة
6	مبادئ ترتيبات المراجعة الخارجية للمؤسسات الدولية
7	دلة تطبيقية لترتيبات المراجعة الخارجية للمؤسسات الدولية
7	المبدأ 1:
9	المبدأ 2:
11	المبدأ 3:
12	المبدأ 4:
14	المبدأ 5:
14	المبدأ 6:
16	قائمة المصطلحات

المقدمة

(1) اقرت الدول الأعضاء لمنظمة الإنتوساي في إطار اعلان "ليما" لسنة 1977 ما يلي:

- تكون المؤسسات الدولية والمؤسسات عابرة الحدود، والتي تغطي نفقاتها، بفضل مساهمات من الدول الأعضاء، خاضعة لرقابة خارجية ومستقلة، مثلها في ذلك مثل مؤسسات أي دولة.
- رغم أن العمليات الرقابية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هيكل ومهام هذه المؤسسات، فإن عليها أن تتبع مبادئ مشابهة لتلك التي تحكم العمليات الرقابية التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة في البلدان الأعضاء.
- لضمان استقلالية عمليات الرقابة، يتم تعيين أعضاء جهاز الرقابة الخارجية أساسا من بين أعضاء الأجهزة العليا للرقابة.

(2) لأغراض هذه الوثيقة، تم تحديد مفهوم مؤسسة دولية كالاتي:

تعتبر المؤسسة مؤسسة دولية، سواء كان تأسيسها بمقتضى اتفاقية أو معاهدة، أو من دون وجود مثل تلك المعاهدات والاتفاقيات، إذا ضمت في عضويتها دولتين أو أكثر (وكالات حكومية أو مؤسسات تمويل من المال العام) ويشرف على شؤونها المالية المشتركة مجلس ادارة.

يمكن ان يكون الغرض من مثل هذه المؤسسات الدولية تحقيق التعاون الدولي في معالجة مسائل ذات طابع اقتصادي، فني، اجتماعي، ثقافي او انساني. ويمكن ان يكون التعاون المذكور في مجالات الحوكمة والأمن، والتمويل والبحث العلمي والبيئة او انجاز مشاريع تقنية مشتركة، اقتصادية، مالية أو اجتماعية.

(3) يتم تمويل المؤسسات الدولية في المقام الأول عن طريق الأموال العامة من خلال مساهمات او ضمانات توفرها الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك تتلقى بعض المؤسسات الدولية تمويلات من قبل المانحين الذين ليسوا بالضرورة من الدول الأعضاء، مثال ذلك المانحين الخواص. كما أن بعض المؤسسات الدولية تقوم بتوفير إيرادات من خلال مبيعات لمواد أو خدمات. ويتمثل الدور الأساسي للأجهزة العليا للرقابة في تمكين الرقابة كما يسودها الاعتقاد ان نظاماً رقابياً جيداً، ومنظم بصفة جيدة ومستقلاً يمكن من تحقيق المساءلة، وبالتالي يعزز الشفافية والحوكمة الرشيدة للمؤسسة الدولية. يمكن من توفير ضمانات معقولة إلى الهيئة الادارية/ مجلس ادارة / للدول الأعضاء أن المؤسسات الدولية قامت باستعمال الموارد المتوفرة وادارة شؤونها المالية بما يتوافق مع المبادئ المالية والإطار القانوني المنظم لها.

(4) تعتبر منظمة الانتوساي أن تدقيقاً خارجياً فعالاً ومهنياً وذا جودة عالية يمثل عنصراً حاسماً في تحقيق حوكمة أفضل، كما أن الأجهزة العليا للرقابة بوصفها أعضاءً لمنظمة الانتوساي هي وحدها المخولة بالمساهمة في تحقيق ذلك. من أجل ذلك فإن منظمة الإنتوساي كمجموعة وأعضاءها بصفة منفردة قاموا منذ سنوات بتعزيز الترتيبات التي من شأنها تشجيع المؤسسات الدولية على اللجوء لخدمات التدقيق الخارجي من قبل أعضاء مجموعة الانتوساي، معتبرين في ذلك خبرة واستقلالية الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة المالية ورقابة المطابقة ورقابة الأداء على المال العام.

(5) تقدم هذه الوثيقة إرشادات للمؤسسات الدولية بشأن ترتيبات المراجعة الخارجية. تاريخياً، كانت هذه الوثيقة بعنوان مبادئ أفضل ترتيبات التدقيق للمؤسسات الدولية (الصادرة عام 2004) وتم تصنيفها على أنها ISSAI 5000 و INTOSAI GOV 9300. مع إنشاء إطار التصريحات المهنية (IFPP) في عام 2016، تمت إعادة تسمية الوثيقة وإعادة تسميتها كدليل إرشادي -5091 ترتيبات تدقيق المؤسسات الدولية.

مبادئ ترتيبات المراجعة الخارجية للمؤسسات الدولية

(6) ينبغي أن تسعى المؤسسات الدولية لاعتماد المبادئ التالية لتحقيق ممارسة أفضل واعتماد ترتيبات تدقيق خارجي فعال:

1. ينبغي على كل المؤسسات الدولية الممولة او المدعومة بالمال العام أن تخضع إلى تدقيق خارجي فعال وذا جودة عالية من أجل تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة.
2. يجب تعيين المدقق الخارجي (المشار اليه فيما يلي بالمدقق) بطريقة مفتوحة، عادلة وشفافة.
3. يتعين على المؤسسة الدولية أن تضمن استقلالية المدقق في انجاز عمله الرقابي.
4. يجب أن يضمن الإطار القانوني للمؤسسة الدولية و/أو لوائحها المالية سلطة المدقق في إجراء تدقيق للأموال العامة بطريقة تتفق مع المعايير الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI) أو غيرها من معايير التدقيق المعترف بها دولياً.
5. يجب توفير الموارد الكافية للمدقق لإنجاز العمل الرقابي.
6. يتعين على المؤسسات الدولية أن تضمن رفع المدقق لتقريره حول نتائج التدقيق إلى مجلس ادارة المؤسسة.

دلة تطبيقية لترتيبات المراجعة الخارجية للمؤسسات الدولية

ينبغي على كل المؤسسات الدولية الممولة او المدعمة بالمال العام أن تخضع إلى تدقيق خارجي فعال وذو جودة عالية من أجل تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة.

المبدأ 1:

1.1 . أن المؤسسة الدولية، بوصفها، كيانا مستقلا، مسؤولة لإنشاء القواعد واللوائح المالية المتعلقة بها بما في ذلك ترتيبات التدقيق. يتعين أن تعتمد القواعد واللوائح المالية على المبادئ الدولية المعتمدة، مثال ذلك القواعد واللوائح المالية لمنظمة الأمم المتحدة، المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (SASPI)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (SRFI) ، الخ. تختلف المؤسسات الدولية في تركيبها. غير أنه، عادة، ما يتم تأسيسها تحت القانون الدولي كمؤسسات قانونية ويمكن أن تشملها التزامات مختلفة بناء على القواعد التي تضعها. ويتكفل مجلس الادارة المتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء (أو البعض منها) بإقرار هذه القواعد بما في ذلك القواعد واللوائح المالية التي تغطي الادارة المالية، والموازنة والحسابات وكذلك الترتيبات المتعلقة بالتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي. ومن جهة أخرى، فإن الادارة مسؤولة على الإدارة اليومية للمؤسسات الدولية من خلال الإطار الذي يضعه مجلس الإدارة.

1.2 . يجب أن تضمن الترتيبات المتعلقة بالتدقيق الخارجي للمؤسسة الدولية على أن التدقيق على المؤسسة ملائم وينفذ وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة (SIASSI) أو أي معايير دولية أخرى معترف بها. كما يجب أن تتم ترتيبات تعيين المدقق وفقا لإجراءات الصفقات المتعلقة بالمؤسسة الدولية

، والتي يجب أن تتوافق بدورها مع أفضل الممارسات في مجال الصفقات. كما يجب أن تتم المصادقة على تعيين المدقق من قبل مجلس الإدارة (ارجع إلى المبدأ 2: "يجب تعيين المدقق الخارجي بطريقة مفتوحة، عادلة وشفافة").

1.3. يتعين على مجلس الإدارة ان يتولى بانتظام تقييم ما اذا كان تطور المؤسسة او تسجيل تغيير المتطلبات الخارجية تقتضي تغييرا في ترتيبات التدقيق. عندما يتم تسجيل تغيير أساسي في نطاق المؤسسة الدولية أو هيكلها يتعين إعادة النظر في ترتيبات التدقيق الخارجي بعناية وتحيينها ان لزم الأمر.

4.1 الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وحدها مخولة لمساعدة المؤسسات الدولية على تدعيم الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة. ويستخلص ذلك من خلال استقلاليتها المخولة لها بمقتضى القانون وتقاليد الطويلة في توفير نفس الضمانات على المستوى الوطني. كما أن الأجهزة العليا للرقابة لها الخبرة في تقييم حاجيات الجمهور بعناية للحصول على معلومات ذات صلة بالمجال المالي. يمكن للمؤسسات الدولية الحصول على قيمة مضافة من خلال التدقيق المالي ورقابة المطابقة ورقابة الأداء الذي نتجزه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

1.5. عند الامكان، يجب على المؤسسة الدولية تعيين جهاز أعلى للرقابة وحيدا مسؤولاً على انجاز التدقيق. ذلك أن تعيين جهازا واحداً للقيام بالتدقيق يعني أن ترتيبات التدقيق يمكن أن تكون أكثر مرونة، بالإضافة إلى خطوط تواصل ميسرة. غير أنه بالنسبة إلى بعض المؤسسات، على غرار الأمم المتحدة وحلف الناتو والإتحاد الإفريقي، الخ...، يكون من الأجدر تعيين مجلس أو مجموعة مدققين نظرا لحجم المؤسسات المعنية والتعقيدات المتعلقة بها.

1.6. إذا ما تم تعيين جهاز أعلى للرقابة أو جهازين لإنجاز أعمال التدقيق، سواء كان ذلك في إطار مجلس أو مجموعة تدقيق، يمكن لترتيبات التدقيق ان تتسم كذلك بالمرونة. يمكن للمؤسسة أن تستفيد من وجهات نظر مختلفة ممثلة في التدقيق كما أن القاعدة المهنية المتعلقة بالتدقيق والخبرات تكون أكبر. وبالتالي، إذا ما قررت إحدى الدول الأعضاء تكوين مجلس أو مجموعة مدققين، ينبغي أن يكون عدد الأجهزة العليا للرقابة ضئيلا نسبيا - لا يتجاوز ثلاثة أو أربعة أجهزة.

1.7. عندما يشارك أكثر من جهاز أعلى للرقابة في أعمال التدقيق، يتعين على المؤسسة الدولية العمل

مع الأجهزة العليا للرقابة على تحديد قائد التدقيق المسؤول بصفة واضحة على ابداء الرأي العام وفقا لـ (sIASSI) أو أي معايير دولية أخرى معترف بها.

1.8. على اعتبار أنه تمّ احترام قواعد الصفقات وأن تعيين المدقق تمّ على أساس الاستحقاق، فإنه يتعين تشجيع الشراكات في مجال التدقيق بين الأجهزة العليا للرقابة التي لها الخبرة والأجهزة العليا للرقابة الأخرى، على سبيل المثال يتعين ان لا تمنع القواعد واللوائح المالية اللجوء إلى مثل هذه الترتيبات.

المبدأ 2:

يجب تعيين المدقق الخارجي بطريقة مفتوحة، عادلة وشفافة.

2.1. يجب تعيين المدقق من قبل مجلس الادارة بصفة مستقلة عن الادارة.

2.2. يجب ان تسمح عملية الاختيار بمشاركة كل الدول الاعضاء للتأكد من أنّ العملية عادلة ومنصفة وشفافة.

3.2. يجب ان تتمّ عملية تعيين المدقق من قبل مجلس الادارة كما يتعين التنصيص على ذلك في إطار القواعد واللوائح المالية. كما أنّ توفير المعلومة في الوقت المناسب بخصوص التعيينات المقبلة أمر ضروري. يجب الابلاغ عن مهام التدقيق عن طريق ممثلي الدول الاعضاء بمجلس الادارة كما ينبغي نشرها على موقع منظمة الانتوساي قبل بداية عملية التعيين. وهو ما من شأنه اتاحة الوقت اللازم للمدقق الجديد للتنسيق مع المدقق الحالي الذي لا زال مباشرا لعمله.

4.2. ينبغي على مجلس الادارة ان يقرر بخصوص فترة تعيين المدقق الجديد والتي يمكن تحديدها في اطار القواعد واللوائح المالية للمؤسسة الدولية. ومن العوامل التي يمكن ان تؤثر على فترة تعيين المدققين التكاليف والفوائد المرتبطة بتغييرهم، احتمال تفرغهم وكذلك التعقيدات المتعلقة بالمؤسسة. ويستحسن ان يتمّ التعيين لفترة ثلاث إلى أربع سنوات وعلى اقصى تقدير ست سنوات.

5.2. لا توجد ترتيبات متفق عليها لإختيار مدقق حسابات جديد. ينبغي ان توفر عملية الاختيار فرصا متساوية لكل الأجهزة العليا للرقابة المشاركة في العرض، مع اعتبار ضمان جودة التدقيق. ويعود القرار الأخير في تعيين المدقق إلى مجلس الادارة بناء على تقييم شامل للعروض. على المؤسسة الدولية ان تتصل رسميا بالمدقق والاتفاق معه على ادوار ومسؤوليات الطرفين - المؤسسة والمدقق.

6.2. ينبغي على مجلس الادارة ان يضع معايير واضحة ومفتوحة لإختيار المدقق. يمكن أن تشمل معايير الاختيار على سبيل المثال مهارات فنية ومهنية مناسبة لإنجاز التدقيق وكذلك تكاليف عملية التدقيق المطلوبة من الاجهزة العليا للرقابة التي ترغب في المشاركة في المناقصات لإنجاز العمل الرقابي. لاينبغي ان يعتمد اختيار المدقق على التكلفة لوحدها.

7.2. يجب ان تسعى المؤسسة للحصول على العروض في صيغة محددة. وهو ما يعني ان يتم تحديد مبادئ توجيهية وتوصيات يتم اعتمادا عند اعداد العروض. ويمكن ان تشمل هذه المبادئ التوجيهية كيفية تقديم مختلف بنود الموازنة، على سبيل المثال تكلفة الموظفين الدائمين، الأعمال التحضيرية في بلد المدقق، خطط السفر الخ...، كما يجب التأكيد على أن المنافسة بين الأجهزة العليا للرقابة في رغبتهم في تعيينهم يجب ان تكون عادلة وشفافة. وينبغي على المؤسسة الدولية أن تقوم بتقييم فني للعروض التي تم قبولها وفقا لمعايير شفافة والتي يتم وضعها عند الاعلان عن المناقصة.

8.2. يتعين على المؤسسة الدولية تطبيق معايير أفضل ممارسات الصفقات بخصوص العروض الفنية والمالية مناسبة دعوة الاجهزة العليا للرقابة للمشاركة في طلب العروض.

9.2. يتعين على المرشحين لمهمة التدقيق ان تتوفر لديهم معرفة دقيقة وخبرة في مجال التدقيق وفحص العمليات الحكومية وفقا لـ ISSAIs أو أي معايير تدقيق دولية أخرى معترف بها. ينبغي التنصيص على المعايير التي سيتم اعتمادها في إطار خطاب الارتباط بالمهمة الرقابية عند تعيين المدقق سواء كان جهازا واحدا للرقابة أو مجلس تدقيق.

10.2. يتعين على المرشح للقيام بمهمة التدقيق ان يتقن جيدا إحدى اللغات الرسمية المعتمدة لدى المؤسسة الدولية.

المبدأ 3:

يتعين على المؤسسة الدولية أن تضمن استقلالية المدقق في انجاز عمله الرقابي.

3.1. يتعين على المؤسسة الدولية الالتزام مع المدقق حتى يتمكن من تناول المهمة الرقابية لتمكينه من الحصول على فهم للمؤسسة. بناء على ذلك، يمكن للمدقق تحديد نطاق المهمة والاساليب والموارد اللازمة لإنجاز التدقيق الخارجي.

3.2. ان استقلالية المدقق عن الادارة والمؤسسة امر الزامي، على سبيل المثال لا يمكن للإدارة توجيه المدقق او التداخل في انجازه مسؤولياته ومهامه.

3.3. يتعين على المؤسسة الدولية التأكد من أن المدقق لا يطلب او يتلقى اية تعليمات من دولة من الدول الأعضاء. غير أن، المدقق يحتاج لمناقشة مسائل تتعلق بمخاطر التدقيق والمنهجية الخ. مع ادارة المؤسسة الدولية وممثلين عن مجلس الادارة . ان هذه الطريقة لجمع المعلومات ليست ممنوعة طالما ان المدقق هو الذي يقرر بخصوص استراتيجية التدقيق.

3.4. ينبغي ان تدرج القواعد واللوائح المالية للمؤسسة الدولية بنودا تضمن أن تعيين المدقق يتم عن طريق مجلس الادارة وأنه مسؤول على رفع تقاريره إلى مجلس الادارة.

3.5. يجب ان تحتوي القواعد واللوائح المالية للمؤسسة الدولية التي تغطي جانب التدقيق الخارجي على مواد تؤمن للمدقق انه ليس ممنوعا من القيام بأي عمل رقابي يعتبر ضروريا لإنجاز المهمة الرقابية.

3.6. يكون المدقق لوحده مسؤولا على انجاز المهمة الرقابية بما في ذلك تحديد نطاق المهمة ومنهجية التدقيق.

3.7. لمجلس الادارة دون سواه ان يطلب من المدقق ان يقوم بأعمال خاصة أو أعمال اضافية. ينبغي ان تتأكد المؤسسة الدولية، قبل ان يقبل المدقق هذه الاعمال الاضافية، انه تتوفر لديه الموارد الكافية لإنجاز هذه الأعمال، وان هذا العمل يتماشى مع مهمة واختصاص المدقق. عند قبوله للأعمال الخاصة أو الإضافية،

فإنه يرجع إلى المدقق ان يحدد نطاق ومنهجية العمل والموارد اللازمة للعمل الرقابي.

3.8. لا ينبغي ان تقيد استقلالية المدقق بعوامل أخرى، مثل عدم كفاية السلطة والموارد والولاية الرقابية أو تلك المتعلقة بالحقوق والواجبات في اعداد ورفع التقرير كما سيتم بيانه لاحقا في إطار المبدأ 4.6.

3.9. وفقا للمعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة P-IASOTNI 01، اعلان مكسيكو حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، يتعين ان ينظر إلى المدقق على أنه مستقل. وهو ما يعني انه يتعين على المدقق ان يكون موضوعيا عند التعامل مع المسائل المتعلقة بالتدقيق وليس له مصلحة شخصية واي ضغوطات خارجية، وأن الاستنتاجات التي يتوصل اليها تستند حصرا إلى ادلة التدقيق التي يحصل عليها وفقا لمعايير التدقيق ذات الصلة.

المبدأ 4:

يجب أن يضمن الإطار القانوني للمؤسسة الدولية و/أو لوائحها المالية سلطة المدقق على انجاز التدقيق على المال العام وفقاً لـ ISSAIs او معايير رقابية أخرى معترف بها دوليا.

4.1. يكون لمجلس ادارة المؤسسة الدولية مسؤولية ارساء انظمة فعالة تعزز الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة. ويشمل ذلك التأكد من أن البيانات المالية تخضع للتدقيق وارساء نظم محاسبية موثوق بها بخصوص الموارد المالية الممنوحة وارساء نظم جيدة للرقابة الداخلية والحفاظ على انظمة جيدة لتحقيق الكفاءة والفعالية والاقتصاد بما يضمن انفاق الموارد بشكل جيد.

4.2. ان اعداد البيانات المالية واطار التقارير المالية للمؤسسة من اختصاص الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية، مثال ذلك الأمين العام او المدير العام، الذي يقوم بتقديمها إلى المدقق. يكون اطار التقارير المالية المعتمد من المؤسسة الدولية في معظم الحالات المعايير الدولية المحاسبية للقطاع الحكومي (SASPI) او المعايير الدولية للتقارير المالية (SRFI). ويتمثل دور المدقق في التدقيق على هذه البيانات المالية وابداء رأيه فيها على انها تتوافق مع اللوائح المالية وهو ما ينبغي أن يعكسه خطاب الارتباط و/او اتفاقية التدقيق

الخارجي حول بنود الارتباط الموقعة من قبل المدقق والمؤسسة الدولية.

4.3. يتعين ان تحتوي ولاية التدقيق، التدقيق المالي ورقابة المطابقة ورقابة الأداء كما يجب ان تسمح بالقيام بأعمال تدقيق خصوصية مثل التدقيق على البيئة.

يتعين أن يتم التدقيق وفقاً لـ (sIASSI) أو أي معايير دولية أخرى معترف بها.

4.4. يمكن الحصول على معلومات مثل مفاهيم والمبادئ الأساسية لمختلف أنواع التدقيق، المالي والمطابقة والأداء على الموقع الإلكتروني: gro.iassi.www

- ISSAI 100، المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام.
- ISSAI 200، مبادئ الرقابة المالية.
- ISSAI 300، مبادئ رقابة الأداء.
- ISSAI 400، مبادئ رقابة الالتزام.

4.5. يمكن للوقاية من التفسير الضيق لولاية التدقيق، يتعين تشجيع المدقق على الإبلاغ على المسائل والظروف الخاصة إلى مجلس الإدارة للنظر وما اذا كانت تستوجب او تستدعي تدقيقاً.

6.4. لا ينبغي ان تكون هناك قيود للمدقق للوصول إلى السجلات والوثائق والموظفين وإلى أي معلومة بالمؤسسة يمكن أن تعتبر ضرورية لإنجاز التدقيق بما في ذلك أعمال التدقيق الداخلي.

7.4. ينبغي على المؤسسة الدولية تعيين/ التعاقد مع أخصائيين وخبراء عند الاقتضاء عندما يتطلب الأمر المشورة والتقييمات والتقدير، على سبيل المثال خبراء التأمين والتقييم. عندما لا يتسنى للمدقق الحصول على الأدلة المناسبة الكافية من قبل خبراء المؤسسة الدولية، يتعين السماح للمدقق الاستعانة بخبرائه.

4.8. بناء على حجم المؤسسة الدولية وتعقيدها، يمكن إرساء ما يلي:

- خطة تدقيق داخلي فعالة، تعتمد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المتفق عليها، و

- لجنة تدقيق متكونة من اعضاء مستقلين من الخارج .

المبدأ 5:

يجب توفير الموارد الكافية للمدقق لإنجاز العمل الرقابي.

5.1 يتعين على المؤسسة الدولية توفير الموارد والتسهيلات الكافية لضمان حسن سير مهمة التدقيق.

5.2 يتعين على المؤسسات الدولية ان توفر مخصصات كافية في إطار الموازنة الرسمية لتغطية كامل نفقات خدمات التدقيق.

5.3 يمكن ان ترفض بعض المؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة دور التدقيق على المؤسسات الدولية الا اذا تمت تغطية كامل المصروفات. من جهة أخرى، فإن بعض المؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة ليست مخولة للحصول على اموال من أي طرف إلا من قبل حكوماتها أو سلطتها التشريعية. لا ينبغي للقواعد ولوائح المؤسسات الدولية ان تميز بين المؤسسات العليا للرقابة بناء على قوانينها الوطنية. ينبغي اتباع الاجراءات العادية لعقد الصفقات لتعيين المدقق. لضمان اختيار تنافسي عادل وشفاف، يتعين ادراج مختلف جوانب العرض بصفة متوازنة.

5.4 اذا اعتبر المدقق ان الموارد المتوفرة غير كافية لإنجاز مهمة التدقيق ، سواء كان ذلك من حيث الكم او الكيف ، يتعين عليه رفع الموضوع إلى مجلس الادارة وكذلك العواقب المترتبة عن ذلك والحلول المقترحة في الغرض. يتم عادة، في الحالات التنافسية، تسوية المسائل المتعلقة بالموازنة عند تعيين المدقق.

المبدأ 6:

يتعين على المؤسسات الدولية أن تضمن رفع المدقق لتقريره حول نتائج التدقيق إلى مجلس ادارة المؤسسة.

- 6.1. ينبغي على المؤسسة الدولية الارتباط بالمدقق وتضمن انه:
- يرفع تقاريره حول البيانات المالية إلى مجلس الادارة
 - يرفع تقاريره حول نتائج رقابة المطابقة ورقابة الأداء، عند الاقتضاء، و
 - يرفع تقاريره حول مدى التزام الادارة بتنفيذ التوصيات السابقة للمدقق.
- 6.2. يتعين على ادارة المؤسسة الدولية الاجابة على نتائج التدقيق في وقت مناسب لتمكين المدقق من اعتبار ملاحظات الادارة واعداد تقريره النهائي.
- 6.3. يتعين دعوة المدقق لاجتماع مجلس الادارة المعني بالموضوع لتقديم تقريره. ينبغي على المؤسسة ان تضمن ان يكون تقديم تقرير المدقق عنصرا منفصلا في جدول أعمال الاجتماع.
- 6.4. لغاية تعزيز الشفافية والمساءلة يتعين نشر كل تقارير التدقيق الخارجي التي تمّ تقديمها إلى مجلس الادارة للعموم. يجب أن تستند الاستثناءات المتعلقة بالمعلومات المصنفة والسرية إلى معايير معينة وواضحة.
- 5.6. ينبغي تشجيع أعضاء مجلس الإدارة على إرسال تقارير للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول الأعضاء لغرض توفير المعلومات

قائمة المصطلحات

- معايير التدقيق

المعايير المعتمدة للتدقيق المالي ورقابة الاداء ورقابة المطابقة وفقا لـ ((IASB) والمعايير الدولية الأخرى المعتمدة.

- المدقق

”المدقق“ يستخدم، في هذه الوثيقة، كمصطلح عام يغطي المدقق الخارجي سواء كان ذلك بصفة منفردة أو في إطار مجلس مدققي الحسابات.

- مجلس مدققي الحسابات

مجموعة مدققين ينتمون إلى مؤسسات عليا للرقابة مسؤولون جميعا على انجاز مهمة التدقيق.

- ترتيبات التدقيق الخارجي

تنظيم عملية التدقيق الخارجي للمؤسسات الدولية. هناك ترتيبان هامين في هذا المجال: المدقق الواحد، ومجلس المدققين. تكون الترتيبات عادة جزءا من القواعد واللوائح المالية.

• القواعد واللوائح المالية

تغطي القواعد واللوائح المالية الادارة المالية للمؤسسات الدولية. تغطي عادة مراحل اعداد الموازنة، المحاسبة وصلاحيات الادارة واللجان المالية، الخ. كما تغطي قواعد التدقيق الخارجي.

• الحوكمة الرشيدة

مصطلح عام يغطي معايير اتخاذ القرارات والاستقامة والنزاهة والمساءلة والشفافية.

• مجلس الإدارة

مصطلح عام يشير إلى الإدارة العليا في المؤسسة الدولية. كما يمكن أن يشمل في بعض المؤسسات بعض اللجان مثل اللجنة المالية، الخ. ان القاسم المشترك لهذه المجالس هو أنها تضم ممثلين عن الدول الأعضاء.

• المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

تصدر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (SRFI) من قبل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية (BSAI). وهي مصممة كي تشكل لغة عالمية مشتركة في مجال الأعمال بما يسمح بفهم ومقارنة حسابات المؤسسات على النطاق الدولي.

• المؤسسات الدولية

المؤسسة الدولية هي منظمة، سواء كان تأسيسها بمقتضى اتفاقية أو دونها، تضم في عضويتها دولتين أو أكثر (وكالات حكومية أو مؤسسات تمويل من المال العام) ويشرف على شؤونها المالية المشتركة مجلس ادارة.

• المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (SASPI)، هي مجموعة المعايير المحاسبية التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام draoB SASPI كي يتم اعتمادها من قبل مؤسسات القطاع العام عند اعداد القوائم المالية. تستند هذه المعايير إلى المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (SRFI) التي

تصدر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. BSAI

- إطار عمل الإنتوساي للتصريحات المهنية (IFPP)

إطار عمل الإنتوساي للتصريحات المهنية (PPFI) هو الاعلانات الرسمية والموثوقة أو التصريحات الصادرة عن مجتمع الانتوساي وتتكون من مبادئ الانتوساي (P-IASOTNI) والمعايير الدولية للمؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة (IASSI) وإرشادات الانتوساي (DIUG).

- الإنتوساي

هي منظمة غير سياسية مستقلة بذاتها أنشئت كمؤسسة دائمة من أجل تعزيز تبادل الافكار والخبرات بين المؤسسات العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول الرقابة العمومية. وتضم منظمة الإنتوساي حوالي 002 عضواً من المؤسسات العليا للرقابة عبر العالم.

- الإدارة

تشير الادارة الى الاعمال التنفيذية اليومية التي تمكّن من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

- الدول الأعضاء

الدول المساهمة في المؤسسات الدولية.

- المؤسسة العليا للرقابة

هي هيئة عمومية للدولة يتم تصميمها واحداثها أو تنظيمها بمقتضى القانون، تقوم بأعلى وظيفة رقابة عمومية للدولة. يتم تعيين مدققا عاما في بعض المؤسسات العليا للرقابة الذي يعادل دوره دور الشريك وتكون له المسؤولية العامة للرقابة على القطاع العمومي. في حين أن البعض الآخر من المؤسسات العليا للرقابة منظمة في شكل محاكم حسابات أو أنها تعتمد في إدارتها على نظام المجلس الجماعي أو نظام المجلس.